

المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لحديث طلاق النبي ﷺ للجونية



## المَطْلَب الأوَّل سَوَق حَديثِ طَلّاقِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَّوْنِيَّةِ

عن أبي أسيد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: خَرَجْنَا مع النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى انْطَلَقْنَا إلى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ: الشُّوْطُ<sup>(١)</sup>، حَتَّى انْتَهَيْنَا إلى حَائِطَيْنِ، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِجْلِسُوا هَا هُنَا»، وَدَخَلَ، وَقَدْ أَتَى بِالْجَوْنِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي نَخْلٍ، فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ التُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ، وَمَعَهَا دَائِئُهَا<sup>(٣)</sup> حَاضِنَةٌ لَهَا. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَبِي نَفْسَكَ لِي»، قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبِ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلسُّوْقَةِ؟! قَالَ: فَأَهْوَى بِيَدِهِ يَدَهُ عَلَيْهَا لَتَسْكُنَ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ! فَقَالَ: «قَدْ عُذِّتِ بِمُعَاذٍ»، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، أَكُفُّهَا رَاوِئَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَالْحَقُّهَا بِأَهْلِهَا»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الشُّوْطُ: بُسْتَانٌ شِمَالُ الْمَدِينَةِ عِنْدَ جَبَلٍ أَحَدٍ، انْظُر «تَاجُ الْعُرُوسِ» (٤٢٨/١٩).  
 (٢) اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا كَثِيرًا، أَشْهَرُهَا أَسْمَانُ: فَذَهَبَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَهَشَامُ الْكَلْبِيُّ إِلَى أَنَّ اسْمَهَا: أَسْمَاءُ بِنْتُ التُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، أَمَّا الْبَخَارِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ خَلْدَةَ وَالتَّنَوُّيُّ فَسَمَّوْهَا: أُمَيْمَةَ بِنْتُ التُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٧/٩) اسْتِنَادًا إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَانْظُر «أَسَدُ الْغَابَةِ» (١٧/٦-١٨)، وَتَهْلِيذُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ (٣٧٢/٢).

(٣) الدَّائِيَّةُ: الْمُرِيَّةُ لَهَا، وَالْقَائِمَةُ بِأَمْرِهَا، كَالْحَاضِنَةِ، انْظُر «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» (٥٦/٣).  
 (٤) الرَّاوِئَةُ: ثِيَابٌ صَفِيْقَةٌ مَصْنُوعَةٌ مِنْ كَتَانٍ أَيْضًا، انْظُر «الْغَرِيبُ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (٤٢٦/٢).  
 (٥) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الطَّلَاقُ، بَابُ مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ، رَقْم: ٥٢٥٥).

## المَطْلَب الثاني

### سُوقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

#### لحديث طَلَّاقِهِ ﷺ الْجُونِيَّةِ

أُورِدَ عَلَى الْحَدِيثِ بَعْضُ مُعَارَضَاتٍ يَحُومُ مُجْمَلُهَا حَوْلَ دَعْوَى الْحَدِيثِ رَغْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِتْيَانِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَاسْتَوَاقِبَهَا دُونَ رِضَاهَا، وَسَبَّهَا لَهُ جَرَّاءَ ذَلِكَ.

يُلَخِّصُ هَذَا الْمَشْهَدَ، مَا هَامَ بِهِ خَيَالُ (صَبْحِي مَنْصُور) فِي قَوْلِهِ:  
«بِالْتَّمَعْنِ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ الرَّائِفَةِ، نَشْهَدُ رَغْبَةَ مَحْمُومَةٍ مِنَ الْبَخَارِيِّ لِاتِّهَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ حَاوَلَ اغْتِصَابَ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ جِيءَ لَهُ بِهَا. .  
وَنَفْهَمُ مِنَ الْقِصَّةِ: أَنَّهَا مَخْطُوفَةٌ جِيءَ بِهَا رَغْمَ أَنْفِهَا، . .  
وَالْمَرْأَةُ فِي تِلْكَ الرُّوَايَةِ الْمَزْعُومَةِ لَمْ تُكُنْ تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لِذَا يُطْلَبُ مِنْهَا أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لَهُ دُونَ مُقَابِلٍ، وَتَرْفُضَ الْمَرْأَةَ ذَلِكَ بِإِبَاءٍ وَشَمَمٍ، قَائِلَةً: «وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوقَةِ؟»<sup>(١)</sup>، أَيْ تَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ فِي وَجْهِهِ!  
وَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَغْضَبَ لَهُذِهِ الْإِهَانَةُ، يُصِرُّ أَنْ يَنَالَ مِنْهَا جَنْسِيًّا»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) «القرآن وكفى به مصدرا للتشريع» (ص/١١٩)، وانظر الطمن في الحديث في «دين السلطان» لنيازي (ص/٤٣٠).

**المَطْلَبُ الثَّالِثُ**  
**دفع المعارضات الفكرية المعاصرة**  
**عن حديث طلاقه ﷺ الجونية**

أما ما توهمه المُعْتَرِضُ مِنْ كَوْنِ الْجَوْنِيَّةِ أَجْنَبِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ وَقَعَ  
القِصَّةُ :

فمُتَحَقِّقٌ عِنْدَ الْمُؤَرِّخِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ نَقِيضُ ذَلِكَ، فَقَدْ ثَبَتَ عَقْدُ النَّبِيِّ ﷺ  
عَلَيْهَا وَإِمَهَّارُهَا كَسَائِرِ نَسَائِهِ، وَعَلَى هَذَا نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٠هـ) الْإِجْمَاعَ<sup>(١)</sup>؛  
وَمِنْ مُسْتَنْدَاتِهِ: مَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ أَبِيهَا عَلَى مِقْدَارِ صَدَاقِهَا، وَأَنَّ  
أَبَاهَا قَالَ لَهُ: «إِنَّهَا رَغِبَتْ فِيكَ، وَخَطَبْتَ إِلَيْكَ...»<sup>(٢)</sup>.

ولو تمهَّل المُعْتَرِضُ حَتَّى يَنْظُرَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي أَعْقَبَتْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي  
«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، لَانْزَاخَتْ عَنْهُ غِشَاوَةُ الْفَهْمِ الْمُنْحَرِفِ ذَاكَ! أَعْنِي بِهَا مَا جَاءَ  
عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ نَفْسِهِ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَيْمَةَ بِنْتَ  
شَرَّاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا...» فَذَكَرَا الْحَدِيثَ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) «أسد الغابة» (١٨/٦).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١١٣/٨)، والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٦٨١٦)، وفي سننه محمد  
بن عمر الواقدي، مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٦).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الطلاق، باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، رقم: ٥٢٥٦).

لكن المُعْتَرِض لم يُبَال بهذا الحديث، ولا أثار انتباهه تبويب البخاري عليه: «باب: مَنْ طَلَّقَ، وهل يواجه الرَّجُل امرأته بِالطَّلَاقِ»<sup>(١)</sup>!

وَيَظْهَرُ أَنَّهُ قَدْ التَّبَسَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «هِيَ نَفْسُكَ لِي...»، فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِزْهَابِ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ لِأَجْنَبِيَّةٍ يَرِيدُ نِكَاحَهَا، مَعَ مَا غُيِّبَ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ جَرَيَانِ ذِكْرِ صُورَةِ الْعَقْدِ فِي الْحَدِيثِ! وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ قَبْلُ أَنَّ الْجَوْنِيَّةَ لَمْ تَكُنْ أَجْنَبِيَّةً وَقَدْ الْقَصَّةُ بِلِ زَوْجَةٍ، وَالْعَقْدُ بِهَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الرِّوَايَةِ اخْتِصَارًا وَاكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهَا «هِيَ نَفْسُكَ لِي»: لِمَا رَأَى مِنْ تَمَتُّعِهَا وَإِنْجِيادِهَا عَنْهُ، فَقَالَ ذَلِكَ «تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا، وَاسْتِمَالَةً لَهَا»<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا جَوَابُهَا لَهُ ﷺ بِقَوْلِهَا: «وَهَلْ تَهَبِ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوْقَةِ؟!»: فَإِنَّ الْوَصْفَ بِالشُّوْقَةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الشَّيْئَةِ -كَمَا هُوَ دَارِجٌ عِنْدَ عَوَامِ النَّاسِ، نِسْبَةً إِلَى أَهْلِ الشُّوقِ- هَذَا جَهْلٌ بِوَضْعِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا وَقَدْ التَّنْزِيلُ؛ «إِنَّمَا الشُّوْقَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ: مَنْ لَيْسَ بِمَلِكٍ، تَاجِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ تَاجِرٍ، بِمَنْزِلَةِ الرُّعْيَةِ الَّتِي تُسَوِّسُهَا الْمُلُوكُ، وَسُمُّوا شُوقَةً لِأَنَّ الْمَلِكَ يَسُوقُهُمْ فَيَنْسَاقُونَ لَهُ، وَيَضْرِبُهُمْ عَلَى مُرَادِهِ»<sup>(٣)</sup>.

فَكَأَنَّهَا اسْتَبَدَّتْ أَنْ تَنْزَوِّجَ الْمَلِكَةَ مَنْ لَيْسَ بِمَلِكٍ! بَعْدَ أَنْ ظَنَّتْ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ ذَوِي الْقُصُورِ وَالْخُدَّامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَحَلَّى بِهِ الْمُلُوكُ فِي سُلْطَانِهِمْ؛ لَكُنْهُ ﷺ لِكَرِيمِ شَيْعِهِ «لَمْ يُوَاجِزْهَا بِكَلَامِهَا، مَعْدَرَةً لَهَا لِقُرْبِ عَهْدِهَا بِجَاهِلِيَّتِهَا»<sup>(٤)</sup>، بَلْ أَهْوَى بِيَدِهِ عَلَيْهَا يَتَلَطَّفُهَا لَتَسْكُنَ.

(١) حَيْثُ إِنَّ فِي قَوْلِهِ: «الْحَقْفِي بِأَهْلِكَ» مَحَلَّ الشَّاهِدِ لِلتَّرْجُمَةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ كِتَابَةُ عَنْ طَلَاغِهَا.

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حِبَر (٩/٣٦٠).

(٣) «كَشَفُ الْمَشْكَلِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/١٣٣).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حِبَر (٩/٣٥٨).

لكن لما رآها أصرت على حمايتها حتى استعادت منه ﷺ، مع ما علم من قوله ﷺ: «مَن استعاذكم بالله فأعيذوه»<sup>(١)</sup>: تَرَكَهَا وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>؛ وكان من كرمه أن مَتَّعَهَا بَعْدَ فَصَالِهَا بِثَوْبَيْنِ ثَمِينَيْنِ، مع أَنَّهَا زَوْجَةٌ مُفَوَّضَةٌ، لَمْ يُفَوِّضْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا<sup>(٣)</sup>؛ وَلَكِنَّهَا الْمُتَبَعَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا لِلْمُطَلَّقةِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود في (ك: الأدب، باب في الرجل يستعبد من الرجل، رقم: ٥١٠٩)، وصحّح أحمد شاكر إسناده في تعليقه على «المستد» (٢٢٤/٥)، وكلنا الألباني في «الصحيحة» (رقم: ٢٥٤).

(٢) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٥٧/٢٥)، و«فيض القدير» للمناوي (٥٥/٦).

(٣) «منحة الباري» لتركيب الأنصاري (٤٤٦/٨).

(٤) كما قال المهلب في «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣٨٧/٧).

